

الأحزاب التقليدية تتراجع في فرنسا

■ **عام نعيم الياس***

يطلق عليها اسم الأحزاب الجمهورية، كنايةً عن الأحزاب السياسية التقليدية الملتزمة بمبادئ الجمهورية الخامسة، عنوانٌ يحمل بين طياته فرساً أوتوماتيكيا لخيارات الناخب، وتخبوياً غير مباشر، دون الحاجة إلى المرور بملفات التخوين المتبادل على الهواء مباشرة والفرز بين اللائطي والوطني، فالفرز بين حزب للجمهورية وحزب ليس للجمورية كآف لإيصال الرسالة والتأثير على الرأي العام، هذا ما جرى في فرنسا وعموم أوروبا خلال ما بعد الحرب العالمية الثانية، وما أثبت جدواه في شكل تداول السلطة بين حزبين لا أكثر على مستوى «رواد» وقائدي حروب» الديمقراطية على المستوى العالمي، لكن هل تجري الأمور بالسلاسة التي جرت بها سابقا، وهل تستمرّ الأحزاب التقليدية في الحكم من دون منازع في أوروبا؟ بعد الفوز الذي حققه سيريزا في اليونان، والانتقال على المؤسسات الأوروبية ومعاهداتها، يبدو أنّ الشعوب باتت أكثر فاكتر في مواجهة النخب التقليدية، فعقارب الساعة بدأت بالدوران، والانقسامات داخل الأحزاب التقليدية باتت سمة مميّزة لمواجهة هذا الطارئ المفاجئ، ولنا في فرنسا المثال الأبرز على ذلك في الانتخابات التشريعية الجزئية التي جرت جولتها الأولى في مدينة «دوبز» يوم الأحد الماضي، حيث اجتل مرشح الجبهة الوطنية «اليمين الراديكالي» المرتبة الأولى مقدّما على مرشح الحزب الاشتراكي، ومستبعدا مرشح حزب الاتحاد من أجل حركة شعبية اليميني من المنافسة في الجولة الثانية، فقد حصلت صوفي مونتل مرشحة الجبهة الوطنية على ما نسبته 32.60% من أصوات الناخبين، بينما حل مرشح الحزب الاشتراكي فريدريك باربييه في المركز الثاني بعد حصوله على 28.85% من الأصوات، فيما حل مرشح حزب الاتحاد من أجل حركة شعبية شارل ديموج في المركز الثالث بحصوله على 26.54% من الأصوات.

للمرة الخامسة من أصل 14 انتخابات تشريعية جزئية ينتقل مرشح الجبهة الوطنية إلى الجولة الثانية، وبين انتخابات 2012 و2015 تراجع حزب الاتحاد من أجل حركة شعبية الذي يقوده الرئيس الفرنسي الأسبق نيكولا ساركوزي في مواجهة الجبهة الوطنية، فمن نسبة تصويت لمرشح الحزب تتجاوز الـ40% عام 2012، انخفض التأييد اليوم إلى ما دون الـ27%، وهو ما أقرز انقسامًا في صفوف الحزب الفرنسي اليميني بين جناحين الأول يقوده رئيس الحزب ساركوزي الذي يدعو إلى «لا، لا، أي حزب التصويت إلى جانب أي من المرشحين المتنافسين سواء من الحزب الاشتراكي أو الجبهة الوطنية، فيما دعا عمدة بوردو، ورئيس الوزراء الفرنسي الأسبق، ومرشح الحزب المبدئي في الانتخابات الرئاسية الفرنسية عام 2017، آلان جوبيه، إلى التصويت لمصلحة مرشح الحزب الاشتراكي «فالخطر الأساسي يأتي من الجبهة الوطنية» وعلى الرغم من هذا الانقسام فاز مرشح الحزب الاشتراكي بفارق ثلاث نقاط عن مرشحة الجبهة الوطنية التي حصلت على 48.61% من الأصوات وهو ما يُشّر بدوره إلى المرحلة الجديدة في المشهد الحزبي الفرنسي.

بالتوازي مع هذا الانقسام الذي يتكرّس داخل حزب الاتحاد من أجل حركة شعبية، فإنّ المعطيات الإحصائية تشير إلى أنّ تقدم الجبهة الوطنية ليس مستندا إلى ارتفاع مستوى التأييد لها، بقدر ما يستند إلى الانقسامات بين الأحزاب التقليدية أولا، وثانيا، وهو الأهم، إلى انخفاص شعبية الأحزاب التقليدية في فرنسا، فعدد الأصوات التي وضعت مرشحة الجبهة الوطنية في دوزب في المركز الأول لم يتجاوز الـ8382 صوتا، فيما حصلت الجبهة في انتخابات 2012 على 9605 أصوات، وهنا لخصّ تراجعها في عدد الأصوات التي حصلت عليها الجبهة الوطنية بمقدار 13%، لكن في المقابل فإن نسب تراجع التأييد للحزب الاشتراكي في دوزب عن الانتخابات التشريعية السابقة بلغ 55%، فيما انخفضت نسب التصويت لصالح حزب الاتحاد من أجل حركة شعبية بمقدار 27% عن انتخابات عام 2012.

خريطة حزبية جديدة ترسم على امتداد مساحة القارة الأوروبية، بين يسار راديكالي ويمين راديكالي، صعوداً أربك وسيرك الأحزاب السياسية التقليدية، في ضوء أزمة اقتصادية وتراجع في معدلات النمو وتجربة جديدة لحكم الأحزاب الجديدة، من المتوقع أنّ تساهم أكثر فاكتر في تعميق مازقها.

✽ **كاتب ومترجم سوري**

اقتصاد

خبير اقتصادي:

اقتصاد تركيا انهار من الداخل

في عهد حزب «العدالة والتنمية»

أكد بارتو سورال المدير السابق المسؤول عن ملف تركيا في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن تركيا تسير نحو أزمة طاحنة مع أنها اقتصاد البلاد من الداخل في عهد حزب «العدالة والتنمية».

وفي وقت تقرب فيه الانتخابات البرلمانية التركية المقرر إجراؤها في 7 حزيران المقبل وضعت الأمم المتحدة البرامج الاقتصادية المتعلقة بفترة حكومة العدالة والتنمية تحت المجهر.

ونقلت وكالة جيهان التركية عن سورال قوله بصحيفة «بوجون»: «نحن لا نزال الدولة الأكثر ضعفاً وهنا إذ انهار الاقتصاد داخليا في وقت نعيش عهدا شبيها بعصر الخزائي للدولة العثمانية ففي الظاهر هناك القصور والبذخ في المصاريف وهناك الركود في الباطن». وأشار إلى أنه تحدث عن هذه الحقيقة في الكتاب الذي أعده بعد استفادته من نتائج الأبحاث التي أجراها كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والبنك المركزي الأمريكي حول كيفية سير تركيا تدريجياً نحو الأزمة.

وأشار إلى أن «الحكومة استغلّت الظرف المالي بين عامي 2003 و2007 في المرحلة التي احتل فيها الاقتراض والواردات في كل المجالات الصادرة ما جعل تركيا تشهد ازدهارا وتعافيا ظاهريا في النمو بفضل زيادة تدفقات رؤوس الأموال في حين أن الاقتصاد كان ينهار داخليا يوما بعد يوم».

وأوضح سورال أن تركيا في فترة العدالة والتنمية أصبحت تقرض بصورة سريعة للغاية، لافتا إلى أن «معدلات النمو في البلاد بقيت متاخرة بكثير عن الدول النامية الأخرى إذ وصل متوسط النمو الحقيقي في الفترة ما بين 2003 و2013 إلى 98.4 في المئة وهذا المعدل أقل من معدلات الدول النامية الأخرى».

ويقول سورال: «إن حكومة العدالة والتنمية تخدع الشعب بزعمها أن البلاد حققت نموا بمقدار ثلاثة أضعاف خلال الـ12 سنة الماضية إلا أن معدل النمو لهذه الفترة 60.0 فقط.

وفي سياق متصل كشفت هيئة الإحصاء التركية الرسمية عن تراجع معدلات الثقة في الاقتصاد الوطني خلال الشهر الجاري مقارنة بالشهر الماضي حيث بلغ التراجع نحو 6.2 في المئة مسجلا 07.87 نقطة بعد أن كان 38.89 نقطة.

وأوضحت الهيئة في تقريرها عن السبب في ذلك يعود إلى تراجع الثقة في القطاع الصناعي وقطاع تجارة التجزئة حيث بلغ التراجع في القطاع الصناعي 1.2 في المئة خلال شهر شباط الجاري إلى 3.104 نقاط بعد أن كان 5.106 نقاط.

ولفتت إلى أن قطاع تجارة التجزئة سجل تراجعا في الثقة السوقية بنحو 8.0 في المئة خلال شهر شباط الجاري مقارنة بالشهر السابق مسجلا 53.103 نقاط بعد أن كان 35.104 نقاط..

البناء

مخاوف من تنامي الإرهاب في مصر وأوروبا قلقة وأميركا تبحث عن مصالحتها

لا تزال الأعمال الإرهابية التي تضرب شمال أفريقيا تشكل القلق الأكبر للغرب وسط غموض يكتنف السياسة الأميركية تجاه الإرهاب وداعميه ومؤيديه، فمن جهة تحشد الولايات المتحدة دول العالم للمشاركة في التحالف الدولي لمواجهة «داعش»، إلا أنها من جهة أخرى لا تحرك ساكنا تجاه الدول التي تدعم الإرهاب وتغذيه مثل قطر وتركيا وغيرها بل تبحث عن مصالحها بالدرجة الأولى .
ورأت صحيفة «نيويورك تايمز» أن موجة التفجيرات التي وقعت الخميس والتي أدت إلى مقتل شخص وإصابة تسعة آخرين تثير القلق حول وجود نمط من الهجمات

التي تشهنها جماعات منتشرة ضد متاجر البيع بالتجزئة في مصر.

وتحدث الكاتب الأميركي البارز ديفيد أغناتيتوس في مقاله في «واشنطن بوست» عن العلاقات بين مصر والولايات المتحدة، ولفت إلى أن أحد المسؤولين في واشنطن اعترف بأن قرار إدارة الرئيس باراك أوباما التواصل مع مصر هو نموذج لكيفية تغلب الواقعية السياسية على المثالية، إلا أنها أيضا السياسة الصحيحة في الوقت الصحيح . وكشفت صحيفة «إندبندنت» عن تقرير حول شخصية

بالإسلاميين يقولون إنهم يحاربونهم على الجبهة الإيديولوجية، وأن هذا المجال الصحيح، إلا أن مثال هذه المعركة ستكون مختلفة عن الحروب الفكرية الماضية ويمكن أن يؤدي إلى بعض التوصيات المفاجئة للعمل».

وأكد الكاتب أن «الإسلام الراديكالي محدود في تأثير جاذبيته العالمية وحتى داخل العالم الإسلامي، لا يتردد صدى كثيرا».

The New York Times

«نيويورك تايمز»: مخاوف من ظهور جماعات متطرفة جديدة لاستهداف المدنيين في مصر

رأت صحيفة «نيويورك تايمز» الأميركية أن «موجة» من التفجيرات التي وقعت الخميس والتي أدت إلى مقتل شخص وإصابة تسعة آخرين، تثير القلق حول وجود نمط من الهجمات التي تشهنها جماعات منتشرة ضد متاجر البيع بالتجزئة في مصر.

وأشارت الصحيفة إلى «تبني مجموعة غامضة تطلق على نفسها اسم حركة المقاومة الشعبية مسؤولية التفجيرات السبئة التي استهدفت الشرايين الأساسية لمحافظة الجيزة في هجوم منسق جيدا».

ورأت الصحيفة أن «القدرة على تنفيذ الهجمات سلطت الضوء على التهديد المتنامي الذي تمثله مثل هذه الجماعات التي لم تكن معروفة من قبل في القاهرة حول وادي النيل، مضيفة: «إن تلك الجماعات الجديدة ليست لها روابط واضحة بالتنظيمات المتطرفة الرئيسية المتمركزة في شمال سيناء، حيث قتلت جماعة أنصار بيت المقدس المئات من الجنود وضباط الشرطة في حملة من الهجمات على قوات الأمن منذ الإطاحة بمحمد مرسي، وتعهيد الجماعة أخيرا الولاء لتنظيم «داعش»، وقد حاولت حكومة الرئيس عبد الفتاح السيسي سحق المتشددين جزئيا بتشديد الأمن بشكل كبير على المعايير المحدودة إلى سيناء، إلا أن الجماعات الجديدة وعلى رغم أنها أقل فتكا بكثير، ربما سيكون أصعب عزلها وربما تركز بشكل أكبر على أهداف مدنية بحتة، وتشير الجماعة التي أعلنت مسؤوليتها عن تفجيرات أمس إلى أن التفجيرات كان هدفها تخريب المؤتمر الاستثماري الذي ترعاه الحكومة والمقرر عقده الشهر المقبل، وقد جعل الرئيس عبد الفتاح السيسي هذا المؤتمر أساس لخطته من أجل إنعاش الاقتصاد».

ونقلت «نيويورك تايمز» عن مايكل حنا، الخبير بمؤسسة القرن الأميركية قوله إنه يبدو أنها مجرد مصادفة أن عددا محدودا من المدنيين قتلوا في هذا النوع من التفجيرات الصغيرة ضد أهداف مدنية في مدينة مزدحمة، ومن ثم فإن هؤلاء الناس يسعون إلى قتل المدنيين كهدف».

وأضاف: «إن السؤال الأكبر هنا هو ما إذا كانت مصر ستبقى معفاة من نمط الإرهابيين الذين يسعون إلى تحقيق أقصى قدر من الخسائر في صفوف المدنيين».

the guardian

«غارديان»: زيادة عدد المتجهين إلى سورية

من جزر المالديف

كشفت صحيفة «غارديان» البريطانية أن جزر الماليف، هذا البلد الذي يشتهر بالسياحة، يشهد صعودا في الدعوة المتطرفة والمشاكل الاجتماعية التي تؤدي إلى زيادة التشدد.

وأشارت «غارديان» إلى أن «جزر المالديف تعرف بالسياحة الفاخرة أكثر من التشدد، لكن في الأسابيع الأخيرة كانت هناك زيادة في رحيل الشباب إلى سورية، ما أثار مخاوف من تهديد متنامي لكل من السائحين الذين يتجاوز عددهم المليون والذين يزورون الجزر المرجانية كل عام، وأيضا لدول مثل بريطانيا التي لا تتطلب تأشيرات من مواطني هذا البلد».

ونقلت الصحيفة عن دبلوماسي غربي في المنطقة قوله إن «هناك مخاوف جدية، والخطر يتمثل في وقوع هجوم محلي أو أن يأتي شخص ما إلى أوروبا أو حتى يذهب إلى الولايات المتحدة».

وكانت السلطات في الجزيرة قد أوقفت أربعة أشخاص، وانضم ما بين خمسين إلى مئة شخص من مواطني البلد وعددهم 300 ألف نسمة إلى الجهاديين.وقال المحللون إن «ظهور جبهة النصرة التابعة للقاعدة في سورية قد خلق مشكلة قائمة، ومنحها أبعادا جديدة وملحة».

وقال أزا نسييم، الباحث في جامعة دبلن البريطانية، وهو من جزر المالديف ومتخصص في التطرف: «إن الأمير كيين لهم أثر كبير، وجعلوا الجهاد له شعبية وجذاب لبعض الطرق. وقد قتل خمسة رجال من البلاد منذ بدأ رحيل الماديفيين إلى سورية في تشرين الثاني 2013».

وتابعت «غارديان»: «إنه على رغم أن بعض المسافرين إلى سورية جاؤوا من مجتمعات الصيد الفخيرة في الجزر النائية، إلا أن أغلب من رحلوا أخيرا كانوا من العاصمة مالي، وفي الشهر الماضي غادر حوالي عشرة أشخاص أحد الأحياء ذاتي الشكل فيها الوظ المتطرف والجريمة المنظمة والمشاكل الاجتماعية مريحا ساما، وهناك مئة ألف شخص يعيشون في مالي التي تقع على مساحة ميل واحد».
وقد شهدت المدينة المحاطة بالمحيط عنف العصابات منذ بدأت الحملات للانتخابات الديمقراطية التي أجريت عام 2008 والتي أنهت ثلاثين عاما من الحكم الاستبدادي، إلا أنها أدت إلى عدم الاستقرار ومنافسة شرسة على السلطة.

الإرهابي «جون» بعد كشفه والتعريف إليه من قبل أجهزة الاستخبارات البريطانية والأميركية. لتحدد الأسباب التي جعلته ينضم إلى التنظيم المسلح «داعش» وهي ملاحقة الاستخبارات البريطانية له ومنعه من السفر إلى موطن والديه في الكويت. الإرهاب الذي تجاهلته الدول الغربية منذ البداية لا بل دعمته في الشرق الأوسط ها هو تحوّل إلى خطر حقيقي عليها، فكشفت صحيفة «غارديان» أن جزر المالديف البلد الذي يشتهر بالسياحة يشهد صعودا في الدعوة المتطرّفة والمشكلات الاجتماعية التي تؤدي إلى زيادة التشدّد.

صحافة عبرية

ترجمة: غسان محمد

انتقادات من منير دغان لبنيامين نتنياهو

في مقابلة مع موقع «يديעות اخرونوت»، أشار رئيس الموساد السابق منير دغان إلى أنه يشارك رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو في قلقه بخصوص الموضوع الإيراني، لكن بحسب رأي دغان فإن نتنياهو بالطريقة التي أدار بها الأمر لم يحقق شيئا، بل على العكس، مؤكداً أن «من ألقو أكبر ضرر استراتيجي بـ«إسرائيل» في الموضوع الإيراني هو رئيس الحكومة».

وفي ما خصّ خطاب نتنياهو المقرر في الكونغرس، قال دغان: «يجب على نتنياهو التصرف وفقا لتقدير وضع واقعي»، وتابع: «ينبغي التفكير بالهدف، خطابه لم يناقش مع الجهات المعنية، ربما تحدث مع جهات سياسية داخلية، ما هدفه استحقاقه نتنياهو من هذه الرحلة إلى أميركا؟، لا تستطيع أن تفهم، ما هدفه التصفيق؟ هذه الزيارة هي فشل متوقع». وأضاف دغان: «على رئيس الحكومة «الإسرائيلي» الذي يريد الدخول في مواجهة مع الإدارة الأميركية أن يسأل ما هي الفرص، مظلة الفيتو الأميركية التي تطلّنا قد تختفي، وخلال وقت قصير سنجد «إسرائيل» نفسها مقابل عقوبات دولية، الأخطار في مواجهة كهذه غير محتملة، الإيرانيون يقفون أمام هذه المسرحية ويحتفلون بأنهم يشعرون بأنهم نجحوا بوضع أسفين بين إسرائيل وحليفها، بين الشيطان الأكبر والشيطان الأصغر».

وفي ما يتعلق بتنازل نتنياهو عن الخيار العسكري مقابل إيران، أجاب منير دغان خلال المقابلة مع موقع «يديעות»: «جميع الجهات المعنية عارضت، لم يرد التوجه إلى قرار دراماتيكي مقابل رؤساء المؤسسات «الإسرائيلية»، لأنه على أنه نهاية الأمر المسؤولية ستقع عليه، لم أره على الإطلاق يتحمل المسؤولية عن شيء، ما رأيت قادة توصلوا إلى قرارات وبعد ذلك اعترفوا أنهم أخطأوا، لأحد في مامن عن الأخطاء، الفرق بينه وبين الآخرين هو الاستعداد لتحمل المسؤولية، إنه قوي بالكلام وليس بالفعال».

رئيس الموساد السابق منير دغان، رأى في عملية الجرف الصلب على قطاع غزة بانها فشل مدو، مستائلا: «ما الذي حققناه باستثناء وقف إطلاق النار الذي يخرق بقرار من حركة حماس؟ نتنياهو أدار الموضوع بشكل غير صحيح».

الجيش «الإسرائيلي» يستعد لاحتمال تطور الأوضاع الأمنية في الضفة الغربية

يستعد الجيش «الإسرائيلي» بموجب تعليمات رئاسة الأركان لاحتمال تطور الأوضاع الأمنية في الضفة الغربية خلال العام الحالي بحسب ما أكد ضابط الشرطة العسكرية «الإسرائيلية» العميد غول نيمون.

ويحسب معطيات نشرتها الشرطة العسكرية «الإسرائيلية»، فإن «العام الفائت شهد تزايداً في محاولات شن هجمات فلسطينية على الطرقات والحوافز حيث اعتقل 14 متخرباً فلسطينياً على المعابر والحوافز «الإسرائيلية»، كانوا في طريقهم إلى تنفيذ عمليات في الأراضي الفلسطينية خلال عام 2014، مقابل أربعة خلال عام 2013».

ووفق معطيات الشرطة العسكرية «الإسرائيلية» فقد شهد العام 2014 ارتفاعاً بنسبة 8 في المئة لأعداد المتسللين، و66 في المئة في عمليات إصدار الأسلحة، و21 في المئة في مصادرة وناقل مزوّدة، و55 في المئة في أعداد المقيمين غير الشرعيين داخل المناطق المحتلة عام 1948 و70 في المئة في أعداد السائقين الذين ألقوهم و11 في المئة في أعداد «متحلي الشخصية».

ويخصص جنود الجيش «الإسرائيلي» الموقوفين في السجون العسكرية، فإنه في العام الفائت تمت محاكمة 8 في المئة بسبب ارتكابهم مخالفات جنائية، و21 في المئة لارتكابهم مخالفات انضباطية و71 في المئة بسبب فرارهم من الخدمة العسكرية. كما ظهر أنه خلال العام المنصرم عالج جنود الشرطة العسكرية في مجالات السجون العسكرية 129 حادثة عنف، و23 حادثة مخدرات، و31 حادثة اعتداء ذاتي، و29 حالة دخول إلى المستشفى و16 اضرباً على الطعام.

في غضون ذلك، أعلن قيام الجيش «الإسرائيلي» و«جهاز الشاباك» باعتقال «مجموعتين فلسطينيتين اعترف عناصرهما بتنفيذ عمليات إطلاق نار عدة باتجاه مركبات «إسرائيلية»، ومواقع تابعة للجيش «الإسرائيلي»».

وزعم «الشاباك» أنه تمت مصادرة خمس بنادق، ومدسد وذخيرة من عناصر الخليليين.

ويحسب معلومات «الشاباك» فإن المجموعة الأولى تنتمي إلى منظمة «الجبهة الشعبية» وعناصرها من سكان قرية «بيت ربما» في الضفة الغربية، ولما بذور الحديث عن مجموعة نفذت عمليات إطلاق نار باتجاه سيارات على الطرقات في منطقة بنيامين، وبتجاه موقع تابع للجيش الإسرائيلي في «النبي صالح»، أما المجموعة الثانية، فأعضاؤها هم من سكان قرية «بني نعيم» في الخليل».

فلسطينيون يقتحمون

قاعدة التدريبات العسكرية «تسالييم»

ذكر موقع أخبار«0404»، الصهيوني أن «عدداً من الفلسطينيين اقتحموا فجر أمس قاعدة التدريبات العسكرية لسلاح المدرعات في تسالييم الواقعة في النقب وسرقوا على مقربة من الجنود ثلاثة مولدات كهربائية من دون أن يشعر بهم أحد».

ويحسب الموقع، فإن «جنود احتياط في الكتيبة 363 التابعة للمدرعات كانوا نائمين خلال الليل في قاعدة التدريبات في منطقة تسالييم، وقرابة الساعة 03:00 فجراً وثناء نومهم، دخل فلسطينيون القاعدة، وسرقوا مولدين كهربائيين اثنين، حملوهما وتركوا المكان وبعد ساعتين دخل الفلسطينيون مجدداً المكان، هذه المرة أطفالوا مولداً كان يعمل، حملوه وغادروا المكان». وقال مصدر عسكري لموقع أخبار «0404» إن من حسن حظ الجنود، أن الفلسطينيين اتوا بهدف السرقة وليس لتنفيذ عملية، ولو كانت نيتهم تنفيذ عملية، كنا سنجد أنفسنا أمام إحدى أخطر الحوادث.

الجيش «الإسرائيلي» اعتبر الحادثة خطيرة، وقال: «إنها وقعت على مقربة من الجنود من دون حماية أو حراسة، دخلوا الميدان من دون حفظ الجنود، أن الفلسطينيين اتوا بهدف السرقة وليس لتنفيذ عملية، ولو كانت نيتهم تنفيذ عملية، كنا سنجد أنفسنا أمام إحدى أخطر الحوادث.

«إسرائيل» تقرر تحويل 300 مليون «شيكل» لشركة الكهرباء «الإسرائيلية»

ذكرت صحيفة «هآرتس» نقلاً عن موظف «إسرائيلي» رفيع المستوى أنه «تم التوصل إلى اتفاق بخصوص أزمة الكهرباء في الضفة الغربية، وذلك بعد أن انقضت الحكومة الإسرائيلية مع شركة الكهرباء على تحويل 300 مليون شيكل من أموال الضرائب الفلسطينية المجمدة في تل أبيب لتغطية جزء من ديون السلطة الفلسطينية لشركة الكهرباء الإسرائيلية».

ومقابل ذلك التزمت شركة الكهرباء «الإسرائيلية» بعدم قطع التيار الكهربائي عن مناطق السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية.

ولفتت الصحيفة إلى أن «مكتب رئيس الحكومة الإسرائيلي بنيامين نتنياهو توصل مع شركة الكهرباء إلى هذا الاتفاق وذلك بعد أن قامت الأخيرة بالمبادرة بقطع الكهرباء مرتين عن مناطق واسعة في الضفة الغربية خلال أسبوع واحد».

